

الحماية القضائية الدستورية للحقوق والحريات العامة (دراسة مقارنة) Constitutional judicial protection of public rights and freedoms (a comparative study).

معتوق أم الخير

الملحقة الجامعية قصر الشلالة جامعة ابن خلدون تيارت ، عضو بمخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي -الجزائر

oumelkheir.matoug@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/07 تاريخ القبول: 2025/12/04 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص:

يعد القضاء الدستوري جوهرًا أساسيًا في الأنظمة القانونية في مختلف دول العالم ، وأحد الركائز الأساسية في الدول الديمقراطية لأنه يحمي أهم مبدأ في الدستور وهو مبدأ سمو الدستور ولتحقيق هذه الحماية ، تم إقرار مبدأ الرقابة على دستورية القوانين بما يتحقق معه حماية الحقوق والحريات العامة ، فالقضاء الدستوري الحارس الأساسي لها ، لذلك حظي باهتمام بالغ الأهمية من دول العالم من أجل ترسيخ الحقوق والحريات ، وهذه الرقابة قد تكون سياسية تقوم بها جهة سياسية لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، ومن الدول التي تبنت هذا النوع من الرقابة نجد فرنسا ، الجزائر أو قضائية تتولاها هيئة قضائية ، اعتمدت هذا الأسلوب كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و الجزائر اعتمدته كأسلوب جديد في الرقابة الدستورية على القوانين من خلال آخر تعديل دستور لسنة 2020. ويصنف الفقه الدستوري القضاء الدستوري إلى نموذج أمريكي والذي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تتميز فيه الرقابة باللامركزية أي لا يوجد قضاء متخصص للرقابة بل كل محاكم في الولايات المتحدة الأمريكية لها هذه الصلاحية. ونموذج أوروبي حيث تتميز فيه الرقابة بكونها رقابة مركزية ، يعني الدستور هو من يعطي وظيفة الرقابة على دستورية القوانين لمجلس متخصص أو إلى محكمة .

بالتالي هذه الدراسة البحثية تهدف إلى بيان دور الرقابة على دستورية القوانين في حماية الحقوق والحريات العامة.

كلمات مفتاحية : الحقوق والحريات العامة ، الدعوى الدستورية ، الرقابة على دستورية القوانين ، القضاء الدستوري ، المحكمة الدستورية .

Abstract:

The constitutional judiciary is considered an essential essence in the legal systems in various countries of the world, and one of the basic pillars in democratic countries because it protects the most important principle in the constitution, which is the principle of the supremacy of the constitution. To achieve this protection, the principle of monitoring the constitutionality of laws was approved in order to achieve the protection of public rights and freedoms. The constitutional judiciary It is the primary guardian of it, and therefore it received very important attention from countries around the world in order to consolidate rights and freedoms. This censorship may be political, carried out by a political party to achieve the principle of separation of powers. Among the countries that have adopted this type of censorship, we find France, Algeria - or judicial, carried out by a judicial body. Both the United States of America and Algeria adopted this method as a new method of constitutional oversight of laws through the latest amendment to the constitution of 2020.

Constitutional jurisprudence classifies the constitutional judiciary into an American model, which originated in the United States of America, in which oversight is characterized by decentralization, that is, there is no specialized judiciary for oversight, but rather all courts in the United States of America have this authority. And a European model, in which oversight is characterized by being central oversight, meaning that the constitution is what gives The function of monitoring the constitutionality of laws is to a specialized council or court.

Therefore, this research study aims to demonstrate the role of monitoring the constitutionality of laws in protecting public rights and freedoms.

Keywords: Public rights and freedoms, Constitutional lawsuit, Oversight of the constitutionality of laws, Constitutionnel judiciary, Constitutional Court.

المؤلف المرسل: معتوق أم الخير، الإيميل: oumelkheir.matoug@univ-tiaret.dz
مقدمة:

تعمل جل الأنظمة الدستورية الحديثة على حماية الحقوق والحريات العامة، والعمل على ضمان التمتع بها وفقا لمقتضيات الدستور والقانون التي تحدد دائرتها. (صافي، 2020/2019، صفحة 1)

لكن بالرغم من دسترتها واكتسابها صفة الأساسية إلا أن التكريس الدستوري لها يبقى غير كاف للنهوض بها وإرسائها ، لذا كان من اللازم البحث عن آليات تعمل على ضمان حمايتها والمحافظة عليها ، لتكون بمنأى عن المساس بها أو انتهاكها ، وهذه الآلية التي تم اعتمادها تتمثل في رقابة القاضي الدستوري على دستورية القوانين ، وقد اعتمدتها مختلف دول العالم ، كونها الحصن المنيع للحقوق والحريات الدستورية ، سواء في شكل سياسي أو قضائي ، لتحقيق الغاية المنشودة من إقرار هذا النوع من الرقابة وهي الضمان الأمثل لاحترام السلطات الدستورية للحقوق والحريات التي تعتبر جوهر أي نظام ديمقراطي.(شرقي، 2021/2020، صفحة 2)ومما لا شك فيه أن القضاء الدستوري يعمل على تحقيق العدالة الدستورية التي عجز عن تحقيقها القانون بفروعه،ومن غاياته تحقيق الأمن القانوني الجنائي، عن طريق الرقابة على دستورية القوانين، التي يمكن أن تؤدي إلى إلغاء القاعدة القانونية في حالة ما إذا وجد فيها القاضي مخالفة للدستور، وبذلك يكون القضاء الدستوري قد أدى دورا أساسيا ورياديا في حمايته للحقوق والحريات العامة.(بيوار، 2021/2020، صفحة 1)كما يمارس اختصاصات أخرى بهدف تحقيق دولة القانون، بما يتحقق معها مبدأ سمو الدستور، كتفسير نصوص الدستور والتشريعات والبت في مواضيع أساسية لها علاقة بالسلطات مع بعضها البعض.(نوار، 2017، صفحة 2)

فأما بخصوص اختصاص الرقابة على دستورية القوانين، فإنها تتجلى في صورتين الرقابة السياسية بواسطة هيئات سياسية في الدولة مهمتها مراقبة القوانين مع الدستور للتأكد من مدى مطابقتها للدستور، أما الصورة الثانية تتمثل في الرقابة القضائية رقابة هيئة قضائية دستورية القوانين والأنظمة.(معجب الكبير، 2022، صفحة 21)

ومن الدول التي تبنت الرقابة السياسية على دستورية القوانين نجد الجزائر وفرنسا، أما بخصوص الرقابة القضائية على دستورية القوانين نجد الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر خصوصا بعد تبنيها لنظام المحكمة الدستورية في التعديل الدستوري لسنة 2020، وتخيلها عن المجلس الدستوري. تكمن أهمية الدراسة في بيان دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات التي تعتبر أساسا في بناء دولة القانون وأساس أي نظام ديمقراطي.

ترتبط على ذلك فإن الدراسة البحثية في هذا الموضوع تهدف إلى تسليط الضوء على آلية الرقابة الدستورية على القوانين ودورها في ضمان حماية الحقوق والحريات العامة، وتحقيق مبدأ سمو الدستور.

ونظرا لهذه الاعتبارات وأهمية هذا الموضوع ما دفعت لدراسته ومعالجته. هذا ما يدعو إلى طرح الإشكالية التالية التي تتمحور فيما يلي: إلى أي مدى يمكن أن يكون القضاء الدستوري الوطني والمقارن من خلال آلية الرقابة على دستورية القوانين ضمانا فعالة في حماية الحقوق والحريات العامة؟

وللوصول إلى أهداف الدراسة المسطرة والمتوخاة، وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة بدراسة قانونية علمية واضحة، اتبعت منهجا علميا يناسب موضوع الدراسة وهو المنهج الوصفي مع إتباع أسلوب البحث العلمي المنهج التحليلي في بعض العناصر في إطار معالجة هذا الموضوع، وكذا اعتماد المنهج المقارن. وللإجابة عن هذه الإشكالية سندرسها في مبحثين، نخصص المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقضاء الدستوري والمبحث الثاني دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة.

1. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقضاء الدستوري

يعد القضاء الدستوري الحصن المنيع لأهم مبدأ دستوري ألا وهو مبدأ سمو الدستور والذي يعني عدم مخالفة التشريع الأدنى للتشريع الأعلى سواء كان صادرا عن سلطة تشريعية أو تنفيذية، وتتعدد تسمية القضاء الدستوري من دولة إلى دولة أخرى. (عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور ، 2023 ، صفحة 625) ومن هذه التسميات الرقابة على دستورية القوانين.

نظرا لأنه يهتم بإرساء ضمانات لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، من خلال الرقابة على دستورية القوانين، إضافة إلى تفسير النصوص الدستورية، وكذلك النظر في الطعون الانتخابية، لما له من دور مهم في وضع العملية الانتخابية وفقا للمسار الصحيح لذلك اعتبر حامى الحقوق والحريات العامة. (طه حسين الزهري، بلا تاريخ)

1.2. المطلب الأول: ماهية القضاء الدستوري

الدستور اليوم ليس مجرد عبارة عن نص ذا طابع سياسي بحت وليس له دور ثانوي، بل أصبح أهم وثيقة قانونية قواعدا تخضع لها جميع السلطات، لذا كان من الأولى إيجاد وسيلة تكفل لها إقرار حماية للدستور ليبقى في قمة الهرم القانوني للدولة،

وبالتالي عدم القدرة على العبث به، من خلال القضاء الدستوري. (حمود خليل، 2020، صفحة 116)

1.1.2 الفرع الأول: مفهوم القضاء الدستوري

القضاء الدستوري مصطلح يتكون من كلمتين: القضاء والدستور.

أولا -تعريف القضاء والدستور

فأما بالنسبة للقضاء في اللغة معناه الحكم، جمعه قضايا، فقضي يقضي قضاء أي حكم.

واصطلاحا فيقصد به مجموع المحاكم التي يلجأ لها المواطنون وغيرهم من الأشخاص في الدولة من أجل الاحتكام إليها، قد تسمى هيئة قضائية أو السلطة القضائية، جهاز قضائي. (ماز، 2014، صفحة 3)

أما الدستور فنجد أن كلمة الدستور أصلها فارسي متكونة من مفردتين (دست) وتعني يد و(ور) تعني صاحب، أي يقصد بت القاعدة الأساسية.

انتقلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية بفضل الأتراك ولها معان كثيرة. (طه حسين الزهري، بلا تاريخ)

أما اصطلاحا: " هو مجموع القواعد القانونية التي توضح نظام الحكم في الدولة وشكله، والحقوق والحريات العامة، والسلطات وتنظيمها في الدولة. (ماز، 2014، صفحة 4)

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للقضاء الدستوري

فإذا ما نظرنا إلى مصطلح القضاء الدستوري نجد أن هناك معاني عديدة، اعطاها له فقهاء القانون الدستوري، منها ما يركز على الجانب العضوي، والآخر يعتبره اختصاص أو ولاية.

1-تعريف القضاء الدستوري وفقا للاتجاه العضوي

وفقا للاتجاه العضوي فإن القضاء الدستوري معناه تخصيص محاكم أو هيئات قضائية مهمتها السهر على احترام سمو الدستور، أو تلك الجهة القضائية التي تعنى بالرقابة على الشرعية الدستورية، فإذا كانت الرقابة مركزية نكون أمام قضاء دستوري متخصص.

وحسب العميد ليون دوجي فإن القضاء الدستوري يتمثل في وجود محكمة عليا بكافة الضمانات من استقلال نزاهة، معرفة، يقوم الأطراف المعنيون أمامها برفع

دعوى عدم الدستورية، وتقرر هذه المحكمة الدستورية أو عدم دستورية القوانين والمراسيم.(عدنان عاجل و طه حسين الزهيري، 2016، صفحة 543)

2- تعريف القضاء الدستوري وفقا للاتجاه الموضوعي

أما وفقا للاتجاه الموضوعي فينظر أنصاره إلى وظيفة القضاء الدستوري، حيث يعرف أنه الولاية القضائية على النصوص الدستورية، ما يكفل ضمان توزيع الاختصاص بين التشريع الدستوري والعادي، أو هو اختصاص المحاكم باختلاف أنواعها بالنظر والبحث في مسألة دستورية في حالة ما إذا كانت الرقابة لا مركزية ونكون بذلك أمام قضاء دستوري غير متخصص. بالتالي فمفهوم القضاء الدستوري وفقا لهذا الاتجاه أوسع نطاقا منه في المفهوم الضيق ، الذي يرتبط أساسا بوجود محكمة دستورية متخصصة ، بخلاف المعنى الموضوعي يركز على الوظيفة وهي الفصل القضائي في المسائل الدستورية بغض النظر عن جهة إصدار هذا القضاء.(بيوار ، 2021/2020، صفحة 5)

ومن تطبيقات ذلك نجد النظام الأمريكي، حيث لا تكون المحكمة العليا الوحيدة التي لها حق النظر في الطعن في دستورية القوانين، بل جميع المحاكم القضائية على اختلافها لها الحق في الرقابة في حدود اختصاصاتها، باستثناء الرقابة على دستورية القوانين التي يضعها الكونغرس.(سلمان احمد و طه حسين الزهيري، 2023، صفحة 171)

2.1.2 الفرع الثاني: خصائص القضاء الدستوري

للقضاء الدستوري خصائص تميزه عن باقي أنواع القضاء الأخرى، منها خصائص موضوعية، والأخرى شكلية.(عدنان عاجل و طه حسين الزهيري، 2016، صفحة 558)

أولا: خصائص القضاء الدستوري الموضوعية

يتميز القضاء الدستوري بميزتين هما التخصص في النزاعات الدستورية، والبتات في أحكام وقرارات القضاء الدستوري.

1. تخصص القضاء الدستوري في النزاعات الدستورية.

المقصود به أهلية المحكمة في الفصل في الدعوى وفقا لمقتضيات القانون، وهذه تعد من أهم خصائص القضاء الدستوري، حيث يتحدد اختصاص القضاء الدستوري في الدستور.(عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور ، 2023، صفحة 236)

2. البتات في أحكام القضاء الدستوري

أحكام القضاء الدستوري تكون نهائية ولا تقبل الطعن فيها، فله درجة واحدة، فلا تقبل رداً أو أي تعقيب من أي جهة، يتم الفصل فيها بواسطة قاض متخصص لما للأحكام والقرارات الصادرة عن القضاء الدستوري من أهمية بالغة. (عدنان عاجل و طه حسين الزهيري، 2016، صفحة 555)

ثانياً: خصائص القضاء الدستوري الشكلية

يتميز القضاء الدستوري بخصائص شكلية هي التفرد في التنظيم الدستوري، وتنوع عضويته.

1. التفرد في التنظيم الدستوري:

يختلف القضاء الدستوري عن باقي الجهات القضائية الأخرى، أن الدستور هو المحدد لمركزه، سواء من حيث الوجود، التنظيم، الوظيفة، لكون القضاء الدستوري ذو طابع سياسي.

2. تنوع العضوية في القضاء الدستوري:

تمنح العضوية في القضاء الدستوري، حتى لغير القضاة، كما أنه في بعض الدول لا يوجد شرط الكفاءة القانونية لعضوية المحاكم الدستورية، حيث في غالبية هذه المحاكم يتم تشكيلها بطرق سياسية. (عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور ، 2023، الصفحات 241-242)

1.2. المطلب الثاني: التطور التاريخي للقضاء الدستوري.

إن فكرة القضاء الدستوري ارتبطت بانتصار الدستورية على القارة الإفريقية منذ انهيار الأنظمة الاستبدادية، فكانت رداً على الاستبداد والمطلقية في الملكية في ذلك الوقت، منح الدول دستوراً مكتوباً يهدف من جهة إلى تقييد سلطة الحكام، ومن جهة أخرى إلى ضمان الحقوق والحريات، لذا كان من الواجب وجود سلطة قضائية لضمان احترام القاعدة الأساسية.

كانت هذه الفكرة موجودة بالفعل في الدساتير الأولى التي منحت لدول إفريقيا السوداء الناطقة باللغة الفرنسية في وقت استقلالها، على سبيل المثال كانت معظم هذه الدساتير قد توفرت على محكمة عليا فيها غرفة دستورية، وفي الدستور الصادر في 15 فبراير 1959 لداهومي المعروفة اليوم باسم بنين، أول دستور تم اعتماده بعد إعلان الجمهورية في 4 ديسمبر 1958 جاء في المادة 47: على تأسيس محكمة الدولة تشمل... قسم دستوري". (Holo , 2009, pp. 101-102)

وكما هو معروف أنه لا يوجد نموذج واحد للقضاء الدستوري، فعلى سبيل المثال دوافع ظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن التاسع عشر لا تشبه تلك التي دفعت إلى إنشاء المحاكم الدستورية في أوروبا خلال القرن العشرين، والتي تختلف أيضا عن تطبيق نفس الأنظمة في بلدان أمريكا اللاتينية أو بلدان إفريقيا. (editions-ellipses، بلا تاريخ، صفحة 15)

2. 2. 1 الفرع الأول: التجربة الأمريكية في الرقابة القضائية على دستورية

القوانين.

تعد من أقدم التجارب ثراء فيما يخص الرقابة على دستورية القوانين، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، خلال القرن التاسع عشر إلى غاية بداية القرن العشرين، حيث ظل الوضع كما هو حتى الحرب العالمية الأولى، لتبدأ هذه التجربة في أوروبا، فبالرغم من خلو نصوص الدستور الأمريكي من الإشارة صراحة لموضوع الرقابة الدستورية، إلا أنه كذلك لا يوجد ما يحول دون ممارسة القضاء للرقابة حيث يوجد في نصوصه ما يدفع إلى اعتمادها، من خلال نص المادة 6فقرة 2 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى المادة 3 فقرة 2، التي قررت الاختصاص القضائي، معبرة على أن الوظيفة القضائية تخص كافة القضايا القانونية التي تثار في الدستور. (برمبو، 2018/2017، صفحة 9)

حيث أنه قبل إنشاء المحكمة العليا، وفي عام 1786، امتنعت محكمة Rode

Island عن تطبيق قانون نظرا لعدم دستوريته، (ولد احمد، 2022، صفحة 55) وهذا ما دفع بسلطان المقاطعة إلى عدم تجديد انتخاب القضاة الذين قاموا بإصدار هذا الحكم، (العبد الله، 2001، صفحة 11) وفي عام 1796 قامت المحكمة العليا بالرقابة على دستورية القوانين، وذلك في قضية هلتون ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قضت فيها بدستورية القانون محل القضية.

كما أنه في عام 1803 تمت الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع، من قبل رئيس المحكمة العليا مارشال، في إطار قضية ماربوري ضد مادي سون (ولد احمد، 2022، صفحة 55)، التي تتلخص حيثياتها في أنه قبل انتخابات عام 1800 التي كان الفوز فيها للحزب الجمهوري، قام الاتحاديون الذي كانوا في الحكم قبل هذه الانتخابات، بتعيين 42 قاضيا، قبل أن يتركوا الحكم، إلا أن مارشال وزير الداخلية آنذاك، والذي أصبح رئيسا للمحكمة العليا، لم يقم بتسليم أوامر التعيين للقضاة المعنيين، وبعد فوز الجمهوريون أمر رئيس الولايات المتحدة جيفرسون، وزير

الداخلية بأن يسلم لـ 25 قاضيا فقط أوامر تعيينهم ، مادفع بـ أربعة من سبعة عشرة قاضيا على رأسهم ماربوري ، إلى اللجوء المحكمة العليا ، لمطالبة الحكومة بتسليمهم أوامر تعيينهم ممثلة بشخص وزير داخليتها ، بعد ذلك أقر مارشال رئيس المحكمة العليا ، حقهم بالتعيين ، مسببا ذلك بالقانون الصادر عام 1789 المتعلق بالتنظيم القضائي ، الذي بموجبه خولت المحكمة سلطة إصدار أوامر التعيين ، أنه غير دستوري ، كون الكونغرس لا يملك صلاحية توسيع الاختصاص المحدد بموجب الدستور.(برقوق، 2015/2016، صفحة 36)

حيث قضت باختصاص القضاء بالرقابة، وعدم مطابقة القانون الاتحادي للدستور(ولد احمد، 2022، صفحة 56)، بذلك تطور دور القضاء من النظر في مدى تطابق القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية إلى مراقبة تطابق القوانين مع الدستور . (بن احمد و حلفاية، 2018، صفحة 72)

هذه الفكرة مستمدة من النظام الانجليزي الذي تم العمل بت منذ القرن السابع عشر حيث يسمح برفض القاضي لأي قانون برلماني فيه تعارض مع أعلى قاعدة حقوقية واستمر المستعمر الانجليزي في تطبيقها بموجبها قامت السلطة البريطانية بإعطاء مستعمراتها الأمريكية حق إصدار القوانين المحلية شرط عدم تعارضها مع القوانين الصادرة عن البرلمان البريطاني أو تلغى من قبل المجلس الخاص بالعرش. فاستفاد منها الأمريكيون وتم تطبيقها بعد استقلالهم، فقاموا بتطبيق الرقابة على دستورية القوانين.(ولد احمد، 2022، صفحة 53)

2.2. الفرع الثاني: التجربة الأوروبية في الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

تبنت الكثير من دساتير الدول ، اعتماد قضاء متخصص للرقابة على دستورية القوانين ، وهذا كان بداية دستورية لميلاد القضاء الدستوري ، حيث ظهرت أجيال الجيل الأول منها بعد الحرب العالمية الأولى ظهر في دستور النمسا عام 1920 فيه تم إقرار أول محكمة دستورية في أوروبا كان لها دور في الرقابة على دستورية القوانين ، بعدها الجيل الثاني بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، ظهر الجيل الثالث ، لذلك سمي القرن العشرين بقرن القضاء الدستوري (طه حسين الزهري، بلا تاريخ).

يمتاز النموذج الأوروبي للرقابة القضائية على دستورية القوانين، بكون الرقابة فيه مركزية، يكون ذلك وفق نصوص دستورية من خلالها تعطى سلطة رقابة دستورية القوانين لمجلس أو محكمة متخصصين .

ففي ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية عام 1949، بموجب الدستور الألماني تم إقرار الرقابة القضائية على دستورية القوانين بالمحكمة الدستورية الفدرالية (الأسلوب المركزي المتخصص)(بيوار، 2021/2020، صفحة 26).

كما أنشأت قضاء دستوريا متخصصا دوره إلغاء التصرفات التشريعية التي تتعارض والدستور، كل من تركيا، يوغسلافيا، اليونان، اسبانيا، البرتغال، وفرنسا، فكانت لهذه المحاكم دور مهم في ضمان أعلى المبادئ الدستورية.

حيث توالى إنشاء المحاكم الدستورية مثلا المحكمة الدستورية التركية عام 1961 وفقا لنص المادة 145 من دستورها الصادر عام 1961، المحكمة الدستورية اليوغسلافية عام 1963، وأيضا في إسبانيا وجد القضاء الدستوري بموجب نصوص دستورها الصادر عام 1978(طه حسين الزهري، بلا تاريخ).

ونتيجة للآثار السلبية التي خلفها القضاء الفرنسي قبل الثورة الفرنسية المتمثلة في قيامه بتعطيل بعض القوانين، الأمر الذي دفع برجال الثورة الفرنسية إلى سن نصوص تمنع على المحاكم التدخل في الأعمال التي تدخل في صميم اختصاص السلطة التشريعية فحسب جانب من الفقهاء فإن منح الرقابة على دستورية القوانين للقضاة يعتبر كأنها سلطة سياسية ممنوحة لهم.(ولد احمد، 2022، صفحة 58)

2. المبحث الثاني : دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة

تحتل نظرية الحقوق والحريات الأساسية، على المستوى الداخلي أو الدولي، أهمية كبيرة، كونها تتصل اتصالا مباشرا بأدمية الإنسان، هذا ما جعلها تكون محل اهتمام كبير سواء من الجانب الفلسفي أو الجانب القانوني. كون حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة مرهون بتحقيق العدالة الدستورية، فأضحت حمايتها وظيفة أساسية لجهات الرقابة الدستورية.

لذلك قامت عديد الدول بإنشاء قضاء دستوري متخصص، بغية إلغاء كل تشريع أو قرار يشكل انتهاكا أو عدوانا على الحقوق والحريات العامة.(رجب دسوقي ، 2022، صفحة 13)

المطلب الأول: أساليب الرقابة على دستورية القوانين

لو كان النص على حقوق الإنسان في صلب دستور ضمانتها لها، فإن الرقابة على دستورية القوانين كذلك تحقق ضماناً أساسية ضد انتهاكها. (زويش، 2021، صفحة 16)

فالرقابة على دستورية القوانين من بين أهم الآليات فاعلية في حالة مساس القوانين بالحقوق والحريات وقد تكون هذه الرقابة سياسية أو قضائية، لضمان صون الحقوق والحريات وضمان سمو الدستور، فالرقابة على دستورية القوانين أساسها تحقيق احترام المشرع للحريات التي نص عليها الدستور، وبذلك تكون ضماناً قانونية كفيلة بحماية الدستور ومعه حماية الحقوق والحريات. (محدد، 2022، صفحة 427)

والرقابة على دستورية القوانين في النظم القانونية، تنقسم إلى رقابة سياسية، ورقابة قضائية.

1.3.1. الفرع الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين

يطلق جانب من الفقه تسمية الرقابة السياسية على دستورية القوانين بالرقابة اللاقضائية محل الرقابة السياسية، كون تسمية الرقابة بالسياسية يوحي بوجود أن تكون الجهة التي تقوم بها سياسية بحتة، أو أن يكون الهدف منها سياسي، وهذا غير صحيح، في كلتا الحالتين، لأن الهدف الأساسي من هذه الرقابة هو مراقبة تطبيق مبدأ سمو القاعدة الدستورية، كما أن هذا الأسلوب من الرقابة هو أسلوب وقائي سابق لصدور القانون للتأكد من مطابقة القانون الصادر لأحكام الدستور حتى لا يصدر مخالفاً للدستور، تتولاه هيئة تدعى المجلس الدستوري في العديد من الدول التي اعتمدت هذا النوع من الرقابة، كما يمكن قد تكون هذه الرقابة رقابة لاحقة لنفاذ القانون. (كوسة، 2015/2014، صفحة 35)

أولاً: تجربة المجلس الدستوري الفرنسي في الرقابة على دستورية القوانين

فرنسا تعد مهد فلسفة الرقابة السياسية على دستورية القوانين، وهناك مبررات عديدة دفعت بها على اعتماد هذا النهج من الرقابة. (كربل و طالب، 2020، صفحة 201)

المجلس الدستوري الفرنسي هيئة نص عليها الدستور، تتشكل من أعضاء ممثلين للسلطات الثلاث في الدولة، تختص في النظر في مدى مطابقة القوانين للدستور قبل صدورهما، لتمارس بذلك رقابة وقائية قبلية على القوانين، من أجل حماية الدستور

من الانتهاكات التي قد تمسه من طرف السلطة العامة في الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. أما المشرع الجزائري فقد خولها سلطة الرقابة القبلية والبعدية على دستورية القوانين .

وتعتبر فرنسا أول من تبنت هذه الفكرة في دستورها لسنة 1789، وتم التأكيد عليها في الدساتير التي جاءت بعده. (صافي، 2020/2019، صفحة 27)

تم تنظيم الرقابة على دستورية القوانين في المواد من 56 إلى 63 ، حيث كان الهدف من ذلك حماية المؤسسات السياسية ، حيث لم تعمل على حماية حقوق وحريات الأفراد اتجاه البرلمان إلا في اتجاه ضيق هو التوازن بين السلطات .

حيث عهد اختصاص الرقابة على دستورية القوانين للمجلس الدستوري الفرنسي الذي يتشكل من عضوية أعضاء بحكم القانون (رؤساء الجمهورية السابقين)، وأعضاء معينين (عدد 9 أعضاء يختارون لمدة 9 سنوات ، على أن يتم تجديد ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات وهم 3 أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية ، 3 أعضاء يختارهم رئيس مجلس الشيوخ ، 3 أعضاء يختارهم رئيس الجمعية الوطنية) أما رئيس المجلس الدستوري يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية سواء من الأعضاء المعيّنين أو من الأعضاء بحكم القانون، لكن ما هو معمول به أنه يكون من بين الأعضاء الذين يتم اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية . (بقالم، 2021/2020، الصفحات 49-50)

يختص المجلس الدستوري بالرقابة على دستورية القوانين التي تشمل الرقابة على القوانين الأساسية، اللوائح البرلمانية، القوانين العادية والمعاهدات الدولية. كما تنقسم هذه الرقابة إلى رقابة وجوبية، ورقابة جوازية .

1. الرقابة الجوبية :

نص الدستور الفرنسي لسنة 1958 على ضرورة أن يتم عرض القوانين العضوية قبل إصدارها والقوانين المنصوص عليها في المادة 11 منه قبل عرضها للاستفتاء، بالإضافة لنظامي مجلسي البرلمان قبل أن يتم تطبيقهما على المجلس الدستوري، للفصل في مدى مطابقتها للدستور.

2. الرقابة الجوازية :

المقصود بها أن لا يمارس المجلس الدستوري الرقابة وجوبا بل جوازا، بموجب إخطار من طرف الهيئات المختصة، وهذا فيما يخص الرقابة على القوانين العادية والمعاهدات الدولية.(تبيينة ، 2020، الصفحات 101-102)

يختص المجلس الدستوري بالرقابة الجوازية :

□ في القوانين العادية في حالة ما إذا أحيلت عليه قبل إصدارها من قبل رئيس الجمهورية أو الوزير أو من رئيسي مجلسي البرلمان ، أو بطلب من 60 عضو من أعضاء مجلسي البرلمان ، وهذا الحق تم النص عليه في التعديل الدستوري لسنة 1974.

□ الأنظمة واللوائح (النصوص ذات الصيغة الدستورية) الصادرة من الحكومة كسلطة تنفيذية ، أو في حالة ما إذا قامت الحكومة بتجاوز اختصاصها ، والتعدي على اختصاص البرلمان حسب مقتضيات نص المادة 34 من الدستور.

□ اقرار مدى دستورية معاهدة في حالة تعارضها مع الدستور ، حيث لا يمكن التصديق عليها إلا بعد أن يتم تعديل الدستور حسب مقتضيات نص المادة 54 منه. (بن علي ، 2021/2020، الصفحات 87-88)

ثانيا : تجربة المجلس الدستوري الجزائري في الرقابة على دستورية القوانين

تبنت العديد من الأنظمة القضائية في الدول العربية والإفريقية أسلوب الرقابة السياسية كالجزائر ، موريتانيا ، حيث أسس أول دستور للجزائر لعام 1963 في المادة 63 منه لإنشاء مجلس دستوري له اختصاص الفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية بعد أن يطلب ذلك رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني . أما دستور 1976 فلم يشر إلى تأسيس مجلس دستوري ، أما بخصوص التعديل الدستوري لسنة 1989 أسس لإنشاء مجلس دستوري له اختصاصات تتمثل في الرقابة على دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات ورقابة صحة الانتخابات والاستفتاءات ، ليضيف التعديل الدستوري لسنة 1996 ، الرقابة على دستورية القوانين العضوية ، لتكون رقابة إجبارية قبل صدورها ، ووسع من جهات الإخطار لتشمل سلطة دستورية متمثلة في مجلس الأمة ، أما التعديل الدستوري لسنة 2016 قام بتوسيع اختصاصات المجلس الدستوري فيما يخص حماية حقوق الإنسان لما استحدثت آلية جديدة في مجال الرقابة على دستورية القوانين . (زويش، 2021، صفحة 19)

نظرا للاختصاصات الواسعة للمجلس الدستوري ، والمتمثلة أساسا باحترام الدستور ، كان من الضروري أن يكون هناك تغيير جوهري في التركيبة البشرية له ، لذلك قام المؤسس الدستوري بمراعاة مقتضيات التوازن بين السلطات في المجلس وذلك بالعمل على أن يكون هناك تساوي بينها في حصص التمثيل ، حيث نصت

مقتضيات المادة 183 فقرة 1 من التعديل الدستوري لسنة 2016 ، المجلس الدستوري يتشكل من 12 عضو بينهم 4 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس على أن ينتخب عضوين 2 من قبل المجلس الشعبي الوطني ، وعضوين 2 من قبل مجلس الأمة ، وعضوين 2 يتم انتخابهما من المحكمة العليا ، وعضوين من مجلس الدولة . (عتوتة ، 2021/2020، صفحة 14)

وكما هو معلوم أن سمو الدستور لا يكون فقط بعلو أحكامه على باقي النصوص القانونية فحسب، لكن الأمر يتجاوز ذلك، بوجود وجود آلية هدفها العمل على تجسيد هذا السمو وجعله ملموسا، لذلك أصبح اختصاص الرقابة على دستورية القوانين من أهم اختصاصات المجلس الدستوري، كون هذا الاختصاص الهدف الأساسي منه العمل على تحقيق سمو الدستور كونه يعد ضمانا مهمة للديمقراطية وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم . (عتوتة ، 2021/2020، صفحة 68)

لكن ينبغي التمييز في الرقابة على دستورية القوانين بين رقابة دستورية إجبارية ورقابة دستورية اختيارية.

1. الرقابة الدستورية الإجبارية: تشمل الرقابة هنا نصوص تم تحديدها حصرا بواسطة الدستور المادة 165 فقرتين 2 و 3 منه، وهي القوانين العضوية والنظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان، حيث لا يمكن إصدار هذه النصوص أو العمل بها إلا بعد أن تمر برقابة المجلس الدستوري.

2. الرقابة الدستورية الاختيارية: تشمل الرقابة هنا نصوصا أخرى تعنى بها الرقابة الدستورية، والمتمثلة في القوانين العادية والمعاهدات والتنظيمات، تكون الرقابة الدستورية عليها بناء على طلب من إحدى السلطات الدستورية المخول لها ذلك، وهو ما يسمى بالإخطار في القانون الدستوري الجزائري . (بلحاج، 2020، الصفحات 318-319)

2.1.3 الفرع الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين

تعد الرقابة القضائية على دستورية القوانين، أمثل وسيلة لضمان تطبيق المواد المنظمة للحقوق والحريات، وهذا ما أكده د. فتحي سرور في كتابه دور الرقابة القضائية في المحافظة على الحقوق والحريات، حيث أشار إلى الدور الفعال للقضاء الدستوري في العمل على تطوير نطاق الحقوق والحريات العامة المكفولة في الدولة، وهذا يعد من مظاهر القانون الدستوري المعاصر.(أحمد المرشد و بدران، 2023، صفحة 193)

أولاً: تجربة المحكمة العليا الأمريكية في الرقابة القضائية على دستورية القوانين

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية عهداً جديداً منذ إقرارها لدستور عام 1789، أساسه الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، حيث أسس هذا الدستور لميلاد المحكمة العليا الاتحادية، التي تأتي في قمة الهرم القضائي الفيدرالي، كما منحت لها عديد الاختصاصات أهمها الرقابة الدستورية، بمشاركة بقية المحاكم في الدولة نظراً للطابع اللامركزي للرقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية. (سعودي، 2020، صفحة 491)

تأخذ الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث طرق للرقابة:

الرقابة بطريق الدفع بعدم الدستورية، الرقابة بطريقة المنع القضائي، الرقابة بطريقة الحكم التقريري.

1. الرقابة بطريق الدفع بعدم الدستورية

تعد هذه الطريقة من أقدم طرق الرقابة شيوعاً في الولايات المتحدة الأمريكية، تفترض فيها وجود منازعة قضائية سواء كانت مدنية أو جزائية حيث يدفع المدعى عليه أو المتهم بكون القانون المراد تطبيقه على الدعوى غير دستوري، فتفحص المحكمة ذلك القانون، فإن رأت أنه غير دستوري، تمتنع عن تطبيق ذلك القانون، وتفصل في الدعوى، لكن الحكم بعدم دستورية قانون لا يعني إلغاء ذلك القانون بل يبقى حتى تعدله أو تقوم بإلغائه السلطة التشريعية المختصة، فيقتصر الحكم على عدم تطبيق ذلك القانون الغير دستوري في الدعوى المنظورة أمام تلك المحكمة، وبالرغم من تطبيق نظام السوابق في الولايات المتحدة، فإن أحكام المحكمة العليا تلزم المحاكم الدنيا فيما يخص المواضيع المتشابهة، لكن لا تلزم المحكمة العليا نفسها. فلها أن تعدل عن المبدأ السابق وتأخذ مبدأً جديداً عند تفسير نصوص الدستور فتقول أن القانون دستوري رغم أنها قررت عدم دستوريته في دعوى سابقة. (العبد الله، 2001، صفحة 256)

2. استصدار أمر قضائي:

هذه الطريقة هي وسيلة وقائية، يقوم صاحب المصلحة في الدعوى باستصدار أمر قضائي من محكمة إتحاد تتكون من 3 قضاة، موجه لموظف عام مختص، قصد

الامتناع عن تنفيذ قانون فيه مساس بمصلحة ذلك الشخص كون القانون فيه مخالفة للدستور ، فعلى الموظف الالتزام بأمر المنع أو يعرض نفسه للمساءلة القانونية . (سيد حسين سيد، 2019، الصفحات 271-272)

3. الرقابة بطريقة الحكم التقريري:

الرقابة بطريقة الحكم التقريري تعد رقابة حديثة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم اعتمادها عام 1918، ونظرا لكون طلب الحكم التقريري " الإعلان القضائي " لا يتضمن منازعة ما ، ترددت المحكمة الاتحادية العليا في استخدامه ، إلى غاية أن أصدر الكونغرس عام 1934 قانون بموجبه يمنح الاختصاص للمحاكم صراحة . وبخصوص هذه الطريقة فإن الفرد يرفع دعوى مباشرة فيها يطلب من القاضي التصريح بدستورية أو عدم دستورية قانون معروض عليه، فبذلك يتضح للمدعي دستورية القانون موضوع الدعوى.(بن احمد و حلفاية، 2018، صفحة 74)

ثانيا: تجربة المحكمة الدستورية الجزائرية في الرقابة القضائية على دستورية

القوانين

تبنى المؤسس الدستوري الجزائري الرقابة القضائية على دستورية القوانين النموذج الفرنسي، متخليا بذلك عن المجلس الدستوري الذي استبدله بالمحكمة الدستورية، حيث ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 فصلا خاصا بالمحكمة الدستورية في الباب الرابع الموسوم بمؤسسات الرقابة، فلم يدرجها ضمن الفصل الخاص بالسلطة القضائية حيث عرفها بأنها مؤسسة دستورية تعنى باحترام الدستور كما لها اختصاص بضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية.(غربي ، 2020، صفحة 565)

ولما كانت لتشكيلة المحكمة الدستورية أهمية كبيرة، في مجال اختصاصاتها ومهامها حرص المؤسس الدستوري الجزائري، على أن يقوم بتحديد طريقة تشكيلة المحكمة الدستورية، وعدد أعضائها.(أونيسي ، 2021، الصفحات 108-109)

بالرجوع لنص المادة 186 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ، فنجد أن المحكمة الدستورية تتشكل من عضوية تجمع بين التعيين و الانتخاب ، حيث تتشكل من 4 أعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، من بينهم رئيس المحكمة ، ومن عضوية عضو يتم انتخابه من طرف المحكمة العليا وعضو آخر من طرف مجلس الدولة، ينتخب من بين أساتذة القانون الدستوري 6 أعضاء عن طريق الاقتراع ،

على أن يتم شروط و كفايات انتخاب هؤلاء الأعضاء من قبل رئيس الجمهورية .
(المادة 186 من المرسوم الرئاسي رقم 442/20، 2020).

وبخصوص اختصاصات المحكمة الدستورية فقد أشارت إليها المادة 190 من التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث نصت على أن المحكمة الدستورية تفصل بقرار في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات.
كما تفصل بقرار في توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات، ومطابقة النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان بالدستور.

1. رقابة دستورية المعاهدات:

من خلال نص المادة 190 السالفة الذكر، فإن المحكمة الدستورية تخطر بخصوص دستورية المعاهدات قبل التصديق عليها.

2. رقابة دستورية القوانين العادية:

تخطر المحكمة الدستورية بخصوص دستورية القوانين حسب المادة، قبل إصدارها.

3. □ رقابة دستورية التنظيمات والأوامر :

بخصوص الرقابة على دستورية التنظيمات والأوامر وفقا للفقرة الثالثة من المادة 190 من التعديل الدستوري، فإن المحكمة الدستورية تخطر بشأنها خلال شهر من نشرها.

□ رقابة مطابقة القوانين العضوية والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان:

تخطر المحكمة الدستورية وجوبا من قبل رئيس الجمهورية بخصوص مطابقة القوانين العضوية والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان للدستور، وذلك بعد مصادقة البرلمان عليها.(المادة 190 من المرسوم الرئاسي رقم 442/20، 2020)

4. الدفع بعدم الدستورية:

تتظر المحكمة الدستورية، في الدفوع التي تتعلق بعدم دستورية حكم تشريعي أو تنظيمي في إطار النظر في قضية إذا قام أحد الأطراف بتقديم دفع أن هذا الحكم التشريعي أو التنظيمي المطبق في النزاع فيه مساس بالحقوق والحريات، حيث تفصل المحكمة الدستورية بقرار حول عدم دستورية النص محل الإحالة، إن تبين لها من إحالة المحكمة العليا أو مجلس الدولة، أن النص موضوع الإحالة فيه مخالفة للدستور، بشرط أن يكون الأساس من الدفع مخالفة الحقوق والحريات المكفولة دستوريا.

كما أن المؤسس الدستوري الجزائري لم يعتمد طريقة الامتناع المطبقة في النظام الدستوري الأمريكي.(أونيسي ، 2021، صفحة 115)

2.3.المطلب الثاني : اجتهادات القضاء الدستوري في مجال حماية الحقوق والحريات العامة

للقضاء الدستوري دور رئيسي، في ضمان الحفاظ على احترام الدستور في عملية التشريع، وفي انتظام عمل المؤسسات الدستورية، وتكريس شرعية السلطة وبناء دولة القانون وصون حقوق المواطنين وحرياتهم، لتطوير المنظومة الدستورية.(الكتاب السنوي 2012، المجلس الدستوري الجمهورية اللبنانية، 2012)

1.2.3.الفرع الأول: اجتهاد المجلس الدستوري في مجال حماية والحريات العامة

للمجلس الدستوري دور ذو أهمية، لما له من دور فعال في مجال حماية حقوق الإنسان وتطويرها والمحافظة على التوازن بين المؤسسات والسلطات.(سي موسى ، 2017، صفحة 274) وهناك العديد من الآراء والقرارات فيما يتعلق بالحقوق والحريات. سواء المجلس الدستوري الفرنسي أو المجلس الدستوري الجزائري.

أولاً: قرارات المجلس الدستوري الفرنسي

اعترف المجلس الدستوري الفرنسي بالقيمة القانونية لمقدمة دستور عام 1958 ، وذلك من خلال القرار الذي أصدره بتاريخ 1971/7/16 المتعلق بحرية الجمعيات ، حيث اعتبر هذا القرار مفصلي نظراً لأنه أغنى دستور عام 1958 ، والنتيجة أن اجتهاد المجلس الدستوري هنا كرس القيمة الدستورية لحرية تكوين الجمعيات وفق مقتضيات قانون الجمعيات عام 1901 ، وهذا ما يؤكد على خصوصية التنظيم الدستوري للحقوق والحريات في فرنسا ، الأمر الذي دفع إلى إقرار هذا القرار الذي من خلاله قام المجلس الدستوري بإيجاد أساس دستوري عام لمنظومة الحقوق والحريات ، وهذا ما أسس لدور حديث للمجلس الدستوري ، فكان بذلك علامة مميزة في تاريخ الاجتهاد الدستوري . (كربوعات ، 2015/2014، صفحة 152)

وأصدر المجلس الدستوري الفرنسي قراراً آخر خاص بالمساواة في الأجور بين النساء والرجال، حيث اعتمد على القواعد الدستورية في إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 ومقدمة دستور 1946، من أجل تبرير قراره.

بالإضافة إلى إصداره هذا القرار قام بتاريخ 1982/1/16 بإصدار قرار متعلق بقوانين التأمين، حيث وفقاً للفقرة 15 منه ، أقر بأن ديباجة دستور عام 1946 تؤكد على الحقوق والحريات المكرسة في إعلان حقوق 1789. ووفقاً لدستور عام 1958

فالشعب الفرنسي يؤكد التزامه بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة الوطنية . (أحمد النجار و عبد الرحمن ، 2018، الصفحات 197-198)

كما أصدر بشأن القوانين التي تنظم حرية الصحافة قرارا بتاريخ 10-11/10/1984 المتعلق بمشروع قانون لتعديل نظام المؤسسات الصحفية ،بالخصوص كل ما تعلق بإجراءات الرقابة على الإيرادات المالية للمؤسسات الصحفية ، ومبدأ تعددية هذه المؤسسات الواجب احترامه ، نظرا لكون هذا القانون تعرض لنقاشات منذ أن طرحته الحكومة عام 1983 حكومة Mauroy ، حيث أنه لم يتم التصديق على مشروع القانون حتى تاريخ 12/9/1984، فعقد المجلس الدستوري في نفس اليوم بناء على طلب أعضاء من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصدر قراره في 11/10/1984 بموجب المادة 61فقرة 2 من الدستور ، بالإعلان عن الإلغاء الجزئي أو الكلي لنصوص 10 مواد من 45 مادة من مشروع القانون ، بذلك تم إصدار القانون في 23/10/1984 .(الرقابة السياسية في ظل الدستور الفرنسي 1958، بلا تاريخ)

ثانيا: قرارات وأراء المجلس الدستوري الجزائري:

من خلال تتبع اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري فيما يتعلق بالحريات العامة نجد مثلا الرأي رقم 04/98 بخصوص القانون المتعلق بنظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان ، حيث اعتبر في أنه في حالة عدم تنافي مبدأ المساواة مع إقرار أحكام فيها مراعاة لخصوصيات بعض البرلمانيين نظرا لاختلاف ظروفهم ،خصوصا حالة النواب الممثلين للجالية الوطنية المقيمة بالخارج ، لذا فعلى المشرع عدم إحداث أوضاع مختلفة بين البرلمانيين لا تقوم على معايير موضوعية ، من شأنها المساس بمبدأ دستوري في دستور الجزائر سنة 1996 وهو مبدأ المساواة. وفيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، خصوصا ما تعلق منها بحرية تأسيس الأحزاب السياسية، أكد فيه المجلس الدستوري الجزائري على وجوب مراعاة مبدأ المساواة في رأيه 01/97 فاشتراط المشرع لعضوية المؤسسين لحزب سياسي، الحصول على الجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوات وإقامة منتظمة في التراب الوطني، يعد إخلالا بمبدأ المساواة وفقا للمادة 29 من الدستور.(بن محمود، 2019، الصفحات 425-426)

كما نجد كذلك رأيا له يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء، الرأي رقم 2، المؤرخ في 22 أوت 2004، حيث اعتبر المجلس

الدستوري فيه أن هذا الحكم فيه انتهاك ومساس صارخ بمبدأ المساواة ، نظرا لأن المادة 19 من القانون الأساسي للقضاة ، استئنفت قضاة المحكمة العليا ومجلس الدولة من التصريح بالملكات.

كما اعتبر أن نفس القانون العضوي فيه مساس الحرية النقابية، حيث نص المادة 35 منه على إلزام القاضي في حالة انخراطه في تنظيم نقابي أن يصرح بذلك لوزير العدل لاتخاذ الإجراءات المناسبة، كذلك اعتبر شرط الجنسية الأصلية أو المكتسبة لمدة 10 سنوات من أجل تولي مهام قاض، وفقا للمادة 41، فيه مخالفة لمبدأ المساواة.(بوضياف، 2023، صفحة 37)

2.2.3. الفرع الثاني: اجتهادات المحكمة الدستورية في مجال حماية والحريات العامة

تعد الرقابة القضائية على دستورية القوانين أهم ضمانة للحقوق والحريات في النظم القانونية المعاصرة فبواسطتها بإمكان الأفراد المواجهة والتصدي للقوانين التي فيها تعد على الحقوق والحريات المكرسة دستوريا ومن خلاله تصدر المحاكم الدستورية قرارات بشأن القوانين التي تقيد الحقوق والحريات.(جبار النائلي و وديع عبد السادة عبادي ، 2023، صفحة 375)

أولاً: قرارات و آراء المحكمة الدستورية الأمريكية

تعد قرارات المحكمة الدستورية الأمريكية حول الحقوق والحريات العامة جزءا مهما من تطور القانون والدستور في الولايات المتحدة ، ومن بين القرارات الشهيرة التي قامت المحكمة الدستورية الأمريكية بإصدارها نجد قرارها في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا ، كانساس ، حيث قضت فيه أن فصل الأطفال من المدارس العامة بناء على العرق غير دستوري ، وبالتالي أشارت إلى انتهاء فصل الأطفال عنصريا في مدارس الولايات المتحدة. بالتالي كان هذا القرار التاريخي نقضا لسابقة " المنفصلة ولكن المتساوية " في قضية بليسي ضد فيرغسون سنة 1896 ، وبالتالي وسع من الحقوق المدنية . (قرار بروان ضد مجلس التعليم عام 1954، بلا تاريخ).

وفي قضية أخرى نجد قرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية جدعون ضد وينرايت عام 1963، فيه قررت بالإجماع بأن إدانة جدعون غير دستورية نظرا لأنه حرم من حقه في الدفاع المكفول دستوريا بموجب التعديل الدستوري السادس وهو الحق في الاستعانة بمحام في المحاكمات الجنائية ، وفي هذه القضية ، ذهبت المحكمة الدستورية إلى أبعد من ذلك حيث قررت أن التعديل الدستوري ، يجب أن يتوفر

محامي دفاع لأي متهم في جناية عادة ما يعاقب عليها بالسجن لأكثر من سنة واحدة (قرار قضية جدعون ضد وينرايت 1963، بلا تاريخ).

ومن خلال تتبع الممارسة العملية للمحكمة العليا الأمريكية فيما يخص مدى دستورية قوانين الولايات والأوامر المحلية، نجد إلغاء الإطار القانوني الذي يشجع على التمييز العنصري بين البيض والسود في الولايات الجنوبية، حيث كان له أثر إيجابي في المساواة بين المواطنين السود والبيض، الأمر الذي أدى إلى تقلد السيد باراك أوباما ذو الأصول الإفريقية رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008. (سعودي، 2020، صفحة 499)

ثانياً: قرارات المحكمة الدستورية الجزائرية

في إطار ممارسة المحكمة الدستورية لصلاحياتها الدستورية في مجال الرقابة على دستورية القوانين، عززت حقوق المواطنين وحرياتهم التي كفلها الدستور، حيث في مدة سنتين أسست لمبادئ دستورية سامية عززت بموجبها المنظومة الدستورية للحقوق والحريات وذلك من خلال اجتهاداتها في القضاء الدستوري خصوصاً في إطار ممارستها للرقابة على دستورية القوانين، بخاصة تفعيلها لآلية الدفع بعدم الدستورية، ما يتيح للمتقاضين اللجوء للقضاء الدستوري، إضافة لصلاحياتها الباقية المتمثلة في تفسير الدستور والرقابة على الانتخابات البرلمانية والرقابة على تمويل الحملة الانتخابية، من أجل خلق التوازن بين السلطات الدستورية بما تتعزز معه العدالة الدستورية. (بلحاج ع، 2023، الصفحات 11-12)

ومن بين هذه القرارات، نجد القرار رقم 1 المؤرخ بتاريخ 28 نوفمبر 2021 المتضمن الدفع بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة 24 من القانون 07/13 المتضمن مهنة المحاماة، حيث قررت في هذا الصدد أن الضمانات القانونية الممنوحة للمحامي في إطار ممارسة حق الدفاع المكفول دستورياً، لكي يكون بعيداً عن كل أشكال الضغوط حسب المادة 24 من القانون 07/13 السالف الذكر، يعد من متطلبات تحقيق المحاكمة العادلة كونه محامي وهذا لا يتعارض ومبدأ المساواة بين المواطنين وفقاً للمادة 37 من الدستور. نظراً لأن هذه الضمانات القانونية تمكن المحامي من ممارسة حق الدفاع المكرس دستورياً، ولا يتعارض كذلك مع الحق في حماية الحياة الخاصة المنصوص عليه في المادة 47 من الدستور. وعليه قررت التصريح

بدستورية الفقرة الأخيرة من المادة 24 من القانون المذكور. (قرار رقم 01/ق . م د /دع د/21 مؤرخ في 28 نوفمبر 2021، بلا تاريخ)
قرار آخر للمحكمة الدستورية مؤرخ في 26 أكتوبر 2022 المتعلق بالدفع بعدم دستورية المادة 43 من القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية، والذي قررت فيه التصريح بدستورية المادة السالفة ذلك، وذلك في إطار فصلها في الدفع بعدم دستورية المادة 43 كونها تنتهك قرينة البراءة المكفولة دستوريا. نظرا لأن المحكمة الدستورية لا يراودها أدنى شك أن التوقيف المؤقت أو الاحترازي للمنتخب البلدي حسب المادة 43 من قانون البلدية، لا يمثل عقوبة أو جزاء لكي يثار الدفع بتعارضها مع المادة 41 من الدستور، بل هو مجرد إجراء إداري تفرضه مقتضيات حسن سير العمل الإداري (قرار رقم 31/ق . م د /دع د/21 مؤرخ 26 أكتوبر 2022، بلا تاريخ).

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نجد أن للقضاء الدستوري دور في إقرار دولة القانون ودمقرطة الحياة السياسية، وضمان شرعية الدستور باحترامه، وحماية الحقوق والحريات العامة المدسترة ، لأنها غايته الأساسية ، كما أنه يتميز عن باقي أنواع القضاء أنه قضاء متصل بالسلطة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ القضاء الدستوري يحقق العدالة الدستورية.
- ✓ حماية الحقوق والحريات العامة ووظيفة أساسية للقاضي الدستوري.
- ✓ القضاء الدستوري يحقق الأمن القانوني الجنائي.
- ✓ دسترة الحقوق والحريات العامة غير كافية لضمان حمايتها بدون وجود قضاء دستوري.

✓ القضاء الدستوري قضاء دوره سياسي لأنه متصل بالسلطة ويحمي مبدأ سمو الدستور.

✓ تخلي الجزائر عن أسلوب الرقابة السياسية على دستورية القوانين وتبني الرقابة القضائية (المحكمة الدستورية).

✓ اعتماد الدفع بعدم الدستورية في الجزائر آلية لتحقيق العدالة الدستورية وضمان الحقوق والحريات العامة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نلخصها في النقاط الآتية:

-رفع الإخطار بخصوص بالدفع بعدم الدستورية عند ادعاء أحد الأطراف أمام المحكمة مباشرة للمحكمة الدستورية دون إحالته للمحكمة العليا أو مجلس الدولة.
-الاعتماد على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية الرقابة بطريقة المنع القضائي ،
الرقابة بطريقة الحكم التقريري.
-اعتماد الانتخاب في عضوية المحكمة الدستورية بدل من التعيين لضمان استقلالية المحكمة الدستورية.

-توسيع من جهات الإخطار.

-إضافة تمثيل السلطة القضائية في تشكيلة المحكمة الدستورية بدل من عضوين فقط.

قرار رقم 31/ق . م د /دع د/21 مؤرخ 26 أكتوبر 2022. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2
2, 2024، من [/https://cour-constitutionnelle.dz/ar](https://cour-constitutionnelle.dz/ar)

قرار رقم 01/ق . م د /دع د/21 مؤرخ في 28 نوفمبر 2021. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد
2, 2024، من [/https://cour-constitutionnelle.dz/ar](https://cour-constitutionnelle.dz/ar)

Leçon1, Les Modèles De Justice. (بلا تاريخ). editions-ellipses
Constitutionnelle. تاريخ الاسترداد 1 20, 2024، من
[https://www.editions-](https://www.editions-id_attachment=34108&ellipses.fr/index.php?controller=attachment)

[id_attachment=34108&ellipses.fr/index.php?controller=attachment](https://www.editions-id_attachment=34108&ellipses.fr/index.php?controller=attachment)
Holo , T. (2009, Avril). Emergence de La Justice Constitutionnelle, revue-
pouvoirs-N129 p101-102. revue-pouvoirs(129), 101-102.

أحسن غربي . (1 ديسمبر، 2020). قراءة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل
الدستوري لسنة 2020. مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، 5(4)، صفحة 565.
أحمد رجب دسوقي . (2022). رقابة دستورية القوانين في ظل النظم الدستورية المعاصرة
(دراسة تحليلية مقارنة). مجلة مصر المعاصرة(548)، صفحة 13.

أحمد كربوعات . (2015/2014). حماية المجلس الدستوري للحقوق والحريات
الأساسية(مذكرة ماجستير تخصص القانون العام). 152. ورقة، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

الحاج صالح القادر بيوار. (2021/2020). بيوار الحاج صالح القادر، دور القضاء
الدستوري في حماية الحقوق والحريات (مذكرة ماجستير تخصص القانون العام).
نيقوسيا، كلية الحقوق، قبرص: جامعة الشرق الأدنى.

الرقابة السياسية في ظل الدستور الفرنسي 1958. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 1 2
2024، من

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_05_01!03_54_11_PM.docx

- الزهرة بن علي . (2021/2020). المنازعات الدستورية (محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون قضائي). 87-88. معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة مصطفى اسطيمولي معسكر.
- الطاهر ولد احمد. (23 3, 2022). الرقابة القضائية على دستورية القوانين (دراسة تحليلية على ضوء التشريعات المقارنة). مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 5(1)، صفحة 55.
- الكتاب السنوي 2012. (2012). المجلس الدستوري الجمهوري اللبنانية . تاريخ الاسترداد 1 2, 2020، من <https://constitutionnet.org/sites/default>
- المادة 186 من المرسوم الرئاسي رقم 442/20. (30 12, 2020). المتعلق بإصدار التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخة في 2020/12/30.
- المادة 190 من المرسوم الرئاسي رقم 442/20. (30 12, 2020). المتعلق بإصدار التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخة في 2020/12/30.
- بدير نوار. (ديسمبر، 2017). الرقابة القضائية على دستورية القوانين. سلسلة أوراق بيرزيت للدراسات القانونية(5)، صفحة 2.
- بوزيد بن محمود. (أفريل، 2019). دور المجلس الدستوري الجزائري في مجال الحقوق والحريات. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1)، الصفحات 425-426.
- حسن ماز. (15 1, 2014). القضاء الدستوري طريق نحو الديمقراطية (دراسة في التجارب الدستورية المقارنة). مجلة البدر(1)، صفحة 3.
- حسين جبار النائلي ، و آلاء وديع عبد السادة عبادي . (19 3, 2023). الرقابة القضائية على دستورية قيود الحقوق والحريات العامة (دراسة مقارنة). مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 71، صفحة 375.
- حكيم تبينة . (20 6, 2020). الرقابة السياسية على دستورية القوانين (المجلس الدستوري الفرنسي نموذجاً). مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 5(2)، الصفحات 101-102.
- حمزة سي موسى . (7 9, 2017). تقوية مكانة المجلس الدستوري ودوره في حماية الحقوق والحريات على ضوء الإصلاح الدستوري. المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، 2(2)، صفحة 274.
- حمزة صافي. (2020/2019). دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات السياسية في دول المغرب العربي (اطروحة دكتوراه تخصص القانون العام مؤسسات دستورية وإدارية). بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- حميد محديد. (25 1, 2022). الحماية الدستورية لحقوق الإنسان في ظل دستور 2020. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 7(1)، صفحة 427.
- ربيعة زويش. (3 12, 2021). القضاء الوطني الإفريقي كضمانة لحماية حقوق الإنسان (القضاء الدستوري والإداري نموذجاً). مجلة معابر، 6(1)، صفحة 16.

- رزان أحمد المرشد، و سيمون بدران. (2023). الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الأنظمة المقارنة وفي دولة الكويت. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 18(3)، صفحة 193.
- رفاه كريم كربل ، و غازي طالب. (2020). الرقابة السياسية على القوانين الأساسية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية(1)، صفحة 201.
- سميرة عتوتة . (2021/2020). الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية (أطروحة دكتوراه تخصص القانون العام) . 14. برج بو عرييج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- شيرزاد أحمد النجار ، و شالو صباح عبد الرحمن . (2018). فكرة التدرج الشكلي للقواعد الدستورية (دراسة تحليلية في النظام الدستوري الفرنسي والعراقي) . المجلة العلمية، 2(2)، الصفحات 197-198.
- صالح بلحاج. (2020). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد العزيز برقوق. (2016/2015). دور الرقابة الدستورية في حماية الحريات العامة (دراسة مقارنة) (أطروحة دكتوراه ، تخصص القانون العام). 36. الجزائر، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة.
- عبد المومن بن احمد ، و زهية حلفاية. (2018). دور الرقابة على دستورية القوانين في إرساء دولة القانون (دراسة مقارنة) . مجلة الشريعة والقانون، 8(2)، صفحة 72.
- عبد الوهاب شرقي. (2021/2020). مساهمة القضاء الدستوري في تطوير نظرية الحقوق والحريات الأساسية (أطروحة دكتوراه تخصص القضاء الدستوري). سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة سطيف.
- عبيد عدنان عاجل، و ميسون طه حسين الزهيري. (30 جوان، 2016). الطبعة القانونية للقضاء الدستوري (دراسة مقارنة) . مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 8(2)، صفحة 543.
- علاء سلمان احمد، و ميسون طه حسين الزهيري. (2023). حماية القضاء الدستوري لمبدأ استقلال القضاء (دراسة مقارنة) . مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 31(7)، 171.
- عمار بوضياف. (ديسمبر، 2023). الإخاطر طريق للوصول إلى المحكمة الدستورية في الجزائر (دراسة نظرية وتطبيقية الجزء الأول) . مجلة المحكمة الدستورية(3)، صفحة 37.
- عمار كوسة . (2015/2014). القضاء الدستوري (محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص منازعات القانون العمومي. 35. سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد دباغين سطيف 2.
- عمر العبد الله . (2001). الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة) . مجلة جامعة دمشق، 17(2)، صفحة 11.

- عمر بلحاج . (ديسمبر، 2023). كلمة رئيس المحكمة الدستورية. (3)، الصفحات 11-12.
- فادي بلال عبد الله برمبو. (2018/2017). دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة (مذكرة ماجستير في القانون العام). 9. نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- قرار بروان ضد مجلس التعليم عام 1954. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2، 2024، من <https://www.archives.gov/milestone-documents/brown-v-board-of-education>
- قرار رقم 1/ق. م د/د ع 21 المؤرخ في 2021/28/12. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2، 2024، من <https://cour-constitutionnelle.dz/ar>
- قرار قضية جدعون ضد وينرايت 1963. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2، 2024، من <https://www.thirteen.org/wnet/supremecourt/timeline/1963.html>
- ليندة أونيسي . (12 نوفمبر، 2021). المحكمة الدستورية في الجزائر (دراسة في التشكيلة والاختصاصات). مجلة الاجتهاد القضائي، 13(28)، الصفحات 108-109.
- ماجدة عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور . (يناير، 2023). أثر عدول القضاء الدستوري عن سوابقه على الأمن القضائي. مجلة روح القوانين، 35(101)، صفحة 625.
- محمد بن علي معجب الكبير . (مارس، 2022). الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية (26)، صفحة 21.
- مراد بقالم. (2021/2020). المنازعات الدستورية (محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص دولة ومؤسسات). 49-50. الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- منير حمود خليل. (جويلية، 2020). الواقع السياسي وتأثيره على فعالية القضاء الدستوري. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، 54(1)، صفحة 116.
- ميسون طه حسين الزهري. (بلا تاريخ). القضاء الدستوري. تاريخ الاسترداد 20، 1، 2024، من <https://www.researchgate.net/profile/Maysoon-Alzuhairey/publication>
- نسليم سعودي. (1، 3، 2020). سلطات المحكمة العليا الأمريكية في مجال الرقابة الدستورية بين النظرية والتطبيق. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 5(1)، صفحة 491.
- ياسر سيد حسين سيد. (مارس، 2019). تطور الآليات الرقابية للقضاء الدستوري. مجلة كلية الأداب (50)، الصفحات 271-272.
- قائمة المصادر والمراجع**
- النصوص القانونية:**
- المرسوم الرئاسي رقم 442/20. (30، 12، 2020). المتعلق بإصدار التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخة في 2020/12/30.

الكتب:

صالح بلحاج. (2020). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الرسائل الجامعية :

اطروحات الدكتوراه:

عبد العزيز برقوق. (2016/2015). دور الرقابة الدستورية في حماية الحريات العامة (دراسة مقارنة) (أطروحة دكتوراه ، تخصص القانون العام). 36. الجزائر، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة..

عبد الوهاب شرقي. (2021/2020). مساهمة القضاء الدستوري في تطوير نظرية الحقوق والحريات الأساسية (اطروحة دكتوراه تخصص القضاء الدستوري). سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة سطيف.

حمزة صافي. (2020/2019). دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات السياسية في دول المغرب العربي (اطروحة دكتوراه تخصص القانون العام مؤسسات دستورية وإدارية). بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

سميرة عتوتة . (2021/2020). الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية (أطروحة دكتوراه تخصص القانون العام). 14. برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.

مذكرات الماجستير:

أحمد كربوعات . (2015/2014). حماية المجلس الدستوري للحقوق والحريات الأساسية (مذكرة ماجستير تخصص القانون العام). 152. ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

الحاج صالح القادر بيوار. (2021/2020). بيوار الحاج صالح القادر، دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات (مذكرة ماجستير تخصص القانون العام). نيقوسيا، كلية الحقوق، قبرص: جامعة الشرق الأدنى.

فادي بلال عبد الله برمبو. (2018/2017). دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة (مذكرة ماجستير في القانون العام). 9. نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

المقالات :

أحسن غربي . (1 ديسمبر، 2020). قراءة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020. مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، 5(4)، صفحة 565.

أحمد رجب دسوقي . (2022). رقابة دستورية القوانين في ظل النظم الدستورية المعاصرة (دراسة تحليلية مقارنة). مجلة مصر المعاصرة (548)، صفحة 13. الطاهر ولد احمد. (23 3، 2022). الرقابة القضائية على دستورية القوانين (دراسة تحليلية على ضوء التشريعات المقارنة). مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 5(1)، صفحة 55.

بدير نوار. (ديسمبر، 2017). الرقابة القضائية على دستورية القوانين. سلسلة أوراق بيرزيت للدراسات القانونية(5)، صفحة 2.

بوزيد بن محمود. (أفريل، 2019). دور المجلس الدستوري الجزائري في مجال الحقوق والحريات. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1)، الصفحات 425-426. حسن ماز. (15 1، 2014). القضاء الدستوري طريق نحو الديمقراطية (دراسة في التجارب الدستورية المقارنة). مجلة البدر(1)، صفحة 3.

حسين جبار النائلي ، و آلاء وديع عبد السادة عبادي . (19 3، 2023). الرقابة القضائية على دستورية قيود الحقوق والحريات العامة (دراسة مقارنة). مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 71، صفحة 375.

حكيم تبيينة . (20 6، 2020). الرقابة السياسية على دستورية القوانين (المجلس الدستوري الفرنسي نموذجاً). مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 5(2)، الصفحات 101-102.

حمزة سي موسى . (7 9، 2017). تقوية مكانة المجلس الدستوري ودوره في حماية الحقوق والحريات على ضوء الإصلاح الدستوري. المجلة المتوسطة للقانون والإقتصاد، 2(2)، صفحة 274.

حميد محديد. (25 1، 2022). الحماية الدستورية لحقوق الإنسان في ظل دستور 2020. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 7(1)، صفحة 427.

- ربيعة زويش. (3 12, 2021). القضاء الوطني الإفريقي كضمانة لحماية حقوق الإنسان (القضاء الدستوري والإداري نموذجاً). مجلة معابر، 6(1)، صفحة 16.
- رزان أحمد المرشد، و سيمون بدران. (2023). الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الأنظمة المقارنة وفي دولة الكويت. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 18(3)، صفحة 193.
- رفاه كريم كربل، و غازي طالب. (2020). الرقابة السياسية على القوانين الأساسية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية(1)، صفحة 201.
- شيرزاد أحمد النجار، و شالوا صباح عبد الرحمن. (2018). فكرة التدرج الشكلي للقواعد الدستورية (دراسة تحليلية في النظام الدستوري الفرنسي والعراقي). المجلة العلمية، 2(2)، الصفحات 197-198.
- صالح بلحاج. (2020). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المومن بن احمد، و زهية حلفاية. (2018). دور الرقابة على دستورية القوانين في إرساء دولة القانون (دراسة مقارنة). مجلة الشريعة والقانون، 8(2)، صفحة 72.
- عبيد عدنان عاجل، و ميسون طه حسين الزهيري. (30 جوان، 2016). الطبيعة القانونية للقضاء الدستوري (دراسة مقارنة). مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 8(2)، صفحة 543.
- علاء سلمان احمد، و ميسون طه حسين الزهيري. (2023). حماية القضاء الدستوري لمبدأ استقلال القضاء (دراسة مقارنة). مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 31(7)، 171.
- عمار بوضياف. (ديسمبر، 2023). الإخطار طريق للوصول إلى المحكمة الدستورية في الجزائر (دراسة نظرية وتطبيقية الجزء الأول). مجلة المحكمة الدستورية(3)، صفحة 37.
- عمر العبد الله. (2001). الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة). مجلة جامعة دمشق، 17(2)، صفحة 11.
- عمر بلحاج. (ديسمبر، 2023). كلمة رئيس المحكمة الدستورية. (3)، الصفحات 11-12.

ليندة أونيسي . (12 نوفمبر، 2021). المحكمة الدستورية في الجزائر (دراسة في التشكيلة والاختصاصات). مجلة الاجتهاد القضائي، 13(28)، الصفحات 108-109. ماجدة عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور . (يناير، 2023). أثر عدول القضاء الدستوري عن سوابقه على الأمن القضائي. مجلة روح القوانين، 35(101)، صفحة 625.

محمد بن علي معجب الكبيري . (مارس، 2022). الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية(26)، صفحة 21.

منير حمود خليل. (جويلية، 2020). الواقع السياسي وتأثيره على فعالية القضاء الدستوري. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع،(54)، صفحة 116. نسيم سعودي. (1 3، 2020). سلطات المحكمة العليا الأمريكية في مجال الرقابة الدستورية بين النظرية والتطبيق. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 5(1)، صفحة 491.

ياسر سيد حسين سيد. (مارس، 2019). تطور الآليات الرقابية للقضاء الدستوري. مجلة كلية الأداب(50)، الصفحات 271-272.

المحاضرات :

عمار كوسة . (2014/2015). القضاء الدستوري (محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص منازعات القانون العمومي. 35. سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد دباغين سطيف 2.

مراد بقالم. (2020/2021). المنازعات الدستورية (محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص دولة ومؤسسات). 49-50. الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

الزهرة بن علي . (2020/2021). المنازعات الدستورية (محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون قضائي). 87-88. معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

الروابط الإلكترونية :

قرار رقم 31/ق . م د /دع د/21 مؤرخ 26 أكتوبر 2022. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2 2، 2024، من <https://cour-constitutionnelle.dz/ar/>

- قرار رقم 01/ق. م د /دع د/21 مؤرخ في 28 نوفمبر 2021. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2 2, 2024، من <https://cour-constitutionnelle.dz/ar/>، editions-ellipses (المحرر). (بلا تاريخ) Leçon1, Les Modèles De Justice . Constitutionnelle. تاريخ الاسترداد 1 20, 2024، من https://www.editions-ellipses.fr/index.php?controller=attachment&id_attachment=34108 Holo , T. (2009, Avril). Emergence de La Justice Constitutionnelle, revue-pouvoirs-N129 p101-102. revue-pouvoirs(129), 101-102. ميسون طه حسين الزهري. (بلا تاريخ). القضاء الدستوري. تاريخ الاسترداد 1 20, 2024، من <https://www.researchgate.net/profile/Maysoon-Alzuhairy/publication> قرار بروان ضد مجلس التعليم عام 1954. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 1 2, 2024، من <https://www.archives.gov/milestone-documents/brown-v-board-of-education> قرار رقم 1/ق. م د /دع د/21 المؤرخ في 12/28/2021. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2 2, 2024، من <https://cour-constitutionnelle.dz/ar/> قرار قضية جدعون ضد وينرايت 1963. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 1 2, 2024، من <https://www.thirteen.org/wnet/supremecourt/timeline/1963.html> الرقابة السياسية في ظل الدستور الفرنسي 1958. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 1 2, 2024، من https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_05_01!03_54_11_PM.docx الكتاب السنوي 2012. (2012). المجلس الدستوري الجمهورية اللبنانية . تاريخ الاسترداد 1 2, 2020، من <https://constitutionnet.org/sites/default>